محنة المذهب المالكي ومرجعيته خلال الفترة الموحدية

أ/ علي عشي
قسم التاريخ- جامعة عباس لغرور ـ خنشلة

ملخص:
اتهم ابن تومرت باطِّراحه مذهب مالك، وترْك الرأي، واعتُبرت دعوته إلى الرجوع إلى القرآن والسنة، واستنباط الأحكام منها، وحصره أصول الأدلة في القرآن والسنة، ومحاربته فقه الفروع، إعلاناً للحرب على المذهب المالكي والدعوة للمذهب الظاهري الحزمي.
وبقدر ما كان الخلفاء الموحدون محبين للمذهب الظاهري سيرا على خطى إمامهم الأكبر ابن تومرت، كان فقهاء عصرهم من المغاربة ساخطين على هذا المذهب، متعصبين للمذهب المالكي، مناصرين له.

Résumé:
Ibn Toumert a été accusé de laisser la doctrine d'El imem Melik, et laisser l'opinion, et son appel pour revenir au Coran et la Sunna, et le développement de ses dispositions, et limitée à l'actif de la preuve dans le Coran et la Sunna, et la lute contre les branches de la jurisprudence, est une déclaration de guerre à l'école Maliki et un appel a la doctrine «El Dahiri El Hazmi»
En ce qui concerne les califes de l'Etat El Mouwahidia qui aimaient la doctrine «El Dahiri» suivant les traces du grand imam Ibn Toumert, les savants de leur temps de Maghrébins étaient mécontents à cette doctrine, et fanatiques d'al-Maliki, ses partisans.

مقدمة:
ازدهر الفقه على عهد الموحدين ازدهارا كبيرا، وقد نهض وشاع في مذهبين-المذهب الظاهري، والمذهب المالكي- دون أن ننسى من اتبع المذاهب الأخرى كمحمد بن علي ابن رمامة من قلعة بني حماد (ت بفاس سنة 567 هـ/1171م) الذي اتبع المذهب الشافعي[1] ، قال عنه ابن الأبار: "كان فقيها نظارا،

مائلا لمذهب الشافعي، عاكفا على كتاب أبي حامد الغزالي المسمى بالبسيط محصلا لنكته"[2]، وله "تسهيل المطلب في تحصيل المذهب" و"التفصي عن فوائد التقصي" و"التبين في شرح التلقين"[3] ومختصر نبيل في أصول الفقه[4].

إضافة إلى ميولات بعض الخلفاء للاستئناس بالمذاهب الأخرى خاصة الاباضي منها لأنه مسالم، ويسمح بالجدال الفقهي والفلسفي، كما أنه متجذر في الجهة الجنوبية للجزائر، وقد قرب يعقوبُ المنصور (ت595هـ/1198م)، زكرياءُ بن صالح اليراسني أبو يحيى (كان حيا سنة 580هـ/ 1184م) وهو عالم من علماء المذهب الإباضي، وكان صاحب ثروة وتجارة، فكانت له اتصالات مع الموحدين لما اشتهر به من أمانة وصلاح، ووصل به المقام أن كان مختصا بيعقوب المنصور منذ أن كان هذا الأخير وزيرا لوالده، ثم أكرمه وأعلى منزلته بعد أن أصبح خليفة[5].

والفقيه يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي الورجلاني (ت570هـ/1174م)[6] له كتاب العدل والإنصاف في أصول الفقه والاختلاف في ثلاثة أجزاء، وهو بحث في مسائل أصول الفقه الإباضي[7] والفقيه الإباضي الآخر أبو عمار عبد الكافي الورجلاني (ت570هـ/1174م) الذي له عدة كتب في الفقه الإباضي منها: الاستطاعة وكتاب الفرائض، وكتاب شرح الجهالات...[8]

وعثمان بن خليفة السوفي المارغني أبو عمر(ت ق 6هـ) أحد العلماء البارزين عند الإباضية، امتاز بمقدرته الجدلية في الدفاع عن المذهب، له رسالة في الفِرق، كما له كتاب يعرف بكتاب السؤالات، أجاب فيه عن خمسة وتسعين سؤالا في جميع مسائل الأصول[9].

هذه عينات من علماء الإباضية وفقهائهم، أسهموا في المشهد الفكري أيام الدولة الموحدية مع غيرهم من علماء المالكية ومتصوفيهم وفلاسفتهم[10]، وكل ذلك يبين الجو التسامحي الذي ساد خلال الفترة الموحدية رغم بعض الضغوط في بداية نشأة الدولة، وهذا أمر طبيعي لتثبيت أركانها على أسس متينة.

وعموما فإن نظرة تحليلية لتوزع علماء الجزائر خلال الفترة الموحدية نلاحظ من خلالها أن أغلب العلماء كانوا في مجال الفقه المالكي، وهذا طبيعي يؤكد البنية الفقهية والفكرية لمجتمع الجزائر، كما يبين رسوخ المذهب في الأوساط الشعبية رغم محاولات خلفاء الدولة الموحدية.

كما نلاحظ أن أصغر نسبة لتواجد العلماء والشيوخ هي في ميدان الفقه الظاهري، وهو ما يعزز النظرية "أن المذهب الظاهري بقي محصورا في الفئة الحاكمة"، وبعض الفقهاء الموالين لهم، ولم تكن هناك استجابة شعبية له.

أولا: المذهب الظاهري ومحاولة تقويضه للمرجعية التقليدية المالكية

قال المؤرخ محمد المنوني: "إن المذهب الظاهري[11] كان محبوبا من طرف الخلفاء الموحدين، وبصفة أخص لدى يعقوب المنصور"[12] فقد بلغ من إعجابه به إلى حد أن كان يقول عن أحد أشياخ الظاهرية الكبار-ابن حزم-: "إن كل العلماء عيال عليه"[13].

وتفرض هذه النقطة هي الأخرى احتياطا في إصدار أي حكم على الموحدين بصددها، رغم أن عددا من الباحثين قد مالوا إلى نسبتهم إلى المذهب الظاهري صراحة[14] اعتمادا على بعض المصادر التي تؤكد على ذلك[15]، حيث قال الشاطبي (ت790هـ/1388م) عند كلامه على المهدي بن تومرت المغربي مبينا أن مذهبه البدعة الظاهرية "وكان من رأيه ترك الرأي وإتباع مذاهب الظاهرية"[16].

وقال إسماعيل بن الأحمر (ت807هـ/1405م) صاحب بيوتات فاس: "إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل على محض الظاهرية"[17].

وهو ما أشار إليه الونشريسي في مبحث البدع من المعيار، حيث قال: "ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت...من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتّصَالَّيتْ الإسلام عند كمال الأذان"[18].

كما سار على مذهب الظاهرية خليفة المهدي بن تومرت وهو عبد المؤمن بن علي الكومي، قال البرزلي القيرواني (ت841هـ/1438م) في نوازله: "ولما اطمأنت بالأمير عبد المؤمن الدار جمع الفقهاء إما لاختبارهم عن مذهبهم، أو على أن يحملهم على مذهب ابن حزم"[19]، وواصل البرزلي حديثه في نهي عبد المؤمن عن إتباع المدونة والقياس[20].

كما قال بظاهرية المنصور، الفقيه ابن جزي (ت741هـ/1340م) حيث قال: "وكان يعقوب المنصور عالما محدثا ألف كتاب الترغيب في الصلاة، وحمل الناس على مذهب الظاهرية، وأحرق كتب المالكية"[21]. وأضاف المقري يقول: "كان أبو يوسف يعقوب المنصور... يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم

في الفقه كلاما بليغا، وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتاوى، وله فتاوٍ مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر"[22].

أما الفقيه الحجوي، فهو تارة ينسب يعقوب المنصور للاجتهاد، ومرة أخرى ينسبه للمذهب الظاهري، يقول: "ويعقوب المنصور هو الذي حرق الكتب المالكية وترك الفروع، وألزم العلماء بالاجتهاد، فظهر في وقته حفاظ وعلماء مجتهدون يلحقون الفرع بأصله أو ظاهرية مثل أبي الخطاب ابن دحية"[23].

لابد من الإشارة أولا إلى أن أياً من المصادر المعاصرة للموحدين أو المعتمدة في تاريخهم، لا تتحدث عن تمذهبهم بالظاهرية، كما لا تشير إلى دعوة أحد منهم إليها[24].

لهذا نلاحظ أن المصادر التي روجت لإلصاق الظاهرية بالموحدين، هي الكتابات الفقهية المنتمية إلى مراحل لاحقة، وهذا يدعو بطبيعة الحال إلى التوقف والحذر في مسايرتها، نظرا لانطلاقها من مواقف إيديولوجية غير خفية[25].

إن ابن تومرت في مناقشاته الأصولية قد تحفظ بشأن القياس، وليس معنى هذا أنه خضع لتأثير حزمي مباشر، كما أنه لا يشير إلى مصادره بخصوص المعطيات الأخرى، فإنه لا يشير إلى ابن حزم في أعز ما يطلب، ولا يحتج بمقولاته[26]؛ أي أن ابن تومرت كان ذا نزعة ظاهرية، ولكن من دون الجزم بظاهريته في المذهب، ولو كان كذلك ما تردد فقهاء المرابطين - الذين صارعوه - في اتهامه بالظاهرية، كما اتهموه بالخارجية[27].

لقد حاول الموحدون السير على خطى ابن تومرت في تحفيظهم فقه الفروع، إلى أن قام المنصور بحركته الكبرى في الرجوع إلى أصول الإسلام، حيث يشير المراكشي إلى أنه أراد "حمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث"[28]، والقائلون بظاهرية قد عززوا موقفهم بكلمة "الظاهر" الواردة في هذا النص، كما وجدوا في إعجابه بابن حزم دليلا آخر[29].

إن كلا الدليلين لا يمكن بواسطتهما القطع بظاهرية المنصور، فكلمة الظاهر لا تعني المذهب الظاهري كمنظومة فقهية وأصولية[30] كما يبين الأستاذ حسيس أن المذهب الظاهري الحزمي لم يكن يوما هو المذهب السائد الرسمي في عهد الدولة، ولا حتى في عهد يعقوب المنصور، ولا يوجد نص واضح يثبت أن أحدا من الخلفاء الموحدين أمر باتباع المذهب الظاهري، وإنما كانوا يدعون إلى العمل بالكتاب والسنة[31].

فكان الخليفة يعقوب يهدف إلى تحقيق أمل راود الموحدين منذ ابن تومرت، هو تأصيل الفقه، لذلك فهو يلتقي مع المذهب الظاهري في نقط عديدة، أهمها الإعراض عن العمل بالرأي والقياس، إلا أن المشروع الذي تبناه الموحدون لم تكن أبعاده واضحة، نظرا لكونه لم يخضع لتطوير وفق مستجدات مرحلة ما بعد ابن تومرت[32].

وعموما جميع الآراء التي تلصق الظاهرية بالمنصور، تستند على رواية ابن الأثير (ت630هـ/ 1233م)[33]، وأما الرواية التي تنفيه تُعتمد على شهادة ابن حمويه الدمشقي (ت642هـ/1244م)[34]، الذي زار المغرب في حدود سنة 594هـ/1197م، ولبث به إلى غاية سنة 600هـ/1203م ومكنه ذلك الاتصال بالمنصور[35] .

ونقل لنا المقري هذه الشهادة، بقوله: "والذي علمت من حاله أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاما بليغا... وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وإن الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر"[36]، وتبين لنا هاته الجملة أن الفقهاء يتجنون عليه ذلك، وأنه كان يميل إلى الاجتهاد[37].

فلم يثبت أن أمر المنصور أو أي من الخلفاء الموحدين، بالاعتماد على كتب الظاهرية، وإنما اكتفى بمصنفات الحديث المذكورة، ولو كان ظاهريا لأمر بكتبهم أن تدرس أو تكون من المصادر التي جمعت منها الأحاديث في كتاب الصلاة والجهاد[38].

ثانيا: الفقهاء الظاهريون في المغرب الأوسط

محمد بن عبد الله بن مروان، أبو عبد الله[39] الهمداني، الوهراني مولدا، التلمساني منشأ، وأصله من الأندلس[40]. جد في طلب الفقه والأدب ومال إلى العلم الظاهر وأكثر من مطالعة كتب ابن حزم القرطبي، صاحب كتاب "الفصل في العلل والأهواء والنحل" ولي قضاء تلمسان و اشتهر بذلك حتى أعجب الخليفة المنصور الموحدي به، فاستدعاه إلى حضرته وولاه قضاء قضاته بمراكش (ت 601هـ/1204م)[41].

وصاحب الرابطة المعروفة برابطة ابن يبكى، بداخل باب أمسيون، من أعلى سند ببجاية[42] **أبو محمد عبد الكريم بن عبد الملك** (ت ق7هـ/13م)[43]، من أهل قلعة بني حماد، صاحب الرابطة المعروفة، وقال عنه الغبريني: "كان من جملة أهل

العلم، من أكابر أولي النُّهَي والفهم، وكان معروفا عند خلفاء بني عبد المؤمن، وكان ينحو للظاهر"[44].

أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي (ت633هـ/1235م)[45] نزيل بجاية وتلمسان، وهو ظاهري المذهب[46]، وألف كتاباً مهماً جدًا في الفقه بعنوان وهج الجمر في تحريم الخمر[47].

إن الذي نريد أن نسجله هنا، هو أن المذهب المالكي لم ينهزم مطلقا أمام الدعوة إلى الاجتهاد، التي كان الموحدون يتزعمونها، ولا أمام المذهب الظاهري، الذي نشط نشاطا كبيرا في هذا العصر، والدليل أن أمهات الكتب يعاد كتابتها فور إحراقها[48].

ثالثا: التآليف والمؤلفون في الرد على المذهب الظاهري

لقد عرف العصر الموحدي عدة تآليف في الرد على ابن حزم، من طرف فقهاء الجزائر المالكية، وقد أفرزت عدة تآليف في الرد على أفكار الظاهرية، أهمها هو "النبراس في الرد على منكر القياس"[49] لقاضي بجاية **حسن بن علي ابن محمد المسيلي (ت580هـ/1184م)**، قال عنه الغبريني: "أنه كتاب مليح على ما أخبرت عنه، ولم أره، وأنا شديد الحرص عليه، ولقد أخبرني بعض الطلبة المتمسكون بالظاهر- وهو من أنبلهم-أنه رأى هذا الكتاب، وأنه ما رأى في الكتب الموضوعة في هذا الشأن مثله"[50].

وكتاب "حجة الأيام وقدوة الأنام" للفقيه البجائي **أبي زكريا الزواوي** (ت611هـ/1214م)، وقد أثار هذا الكتاب حفيظة بعض أصحاب الميول الحزمية فرفعوا أمره إلى الخليفة الموحدي[51] ولم تهدأ الزوبعة إلا بعد أن أَرسل المؤلف مدافعا عنه إلى مراكش "أبو محمد عبد الكريم الحسني" حيث قام بتوضيح الآراء التي عرضت في الكتاب أمام مجلس حضرة الخليفة والفقهاء[52] فما كان من الخليفة إلا أن قال: يترك هذا الرجل على اختياره، فإن شاء لعن وإن شاء سكت[53].

إن معالم التوجه الموحدي تتحدد أكثر إذا نظرنا إليها من خلال الميل إلى العمل بالحديث، أكثر مما لو نظرنا إليها من زاوية تبني المذهب الظاهري، وذلك ما تؤكده المصادر خاصة في عهد المنصور[54].

ورغم كل ذلك ظهر بعض الفقهاء من الجزائر أو عاشوا بها لفترة من الزمن وتركوا بصماتهم في أفكارها وحضارتها، ومن الذين تبنوا المذهب الظاهري.

رابعا: التجذر المالكي ومقاومته للمشروع الموحدي

بقدر ما كان الخلفاء الأوائل للدولة الموحدية ميالين للمذهب الظاهري سيرا على خطى إمامهم الأكبر ابن تومرت، كان فقهاء عصرهم من الجزائريين والمغاربة ساخطين على هذا المذهب، متعصبين للمذهب المالكي، مناصرين له[55].

وقد أدرك ابن تومرت وهو يشرع في دعوته أن المرابطين كانوا فوق كل اتهام في أعين العامة من المسلمين، فكانوا يحظون بمساندة أكبر الفقهاء في المغرب الإسلامي، مثل ابن رشد، وابن الجد وعياض[56] وكانت دائرة الخليفة المرابطي "علي بن يوسف" تتكون أساسا من علماء وفقهاء مالكيين ولم يكن شيء يدبر بدون موافقتهم، وكان الشعب قد تعود على احترام تلك الشخصيات وإتباعها دون اعتراض[57].

رأى ابن تومرت أن يبدأ بالقضاء على تلك الهالة التي تحيط بالفقيه، فتؤثر على عقول العامة والتي ساعدتها الوحدة المذهبية المالكية في بلاد المغرب، ويحرص مؤرخ الدولة الموحدية البيذق (555هـ/1160م) على تعداد أسماء الفقهاء الذين كانوا يأتون المجالس التي يعقدها صاحبه[58].

فجمع له الأمير المرابطي الفقهاء لمناظرته وخاطبهم: "إنما بعثت لكم لتختبروا أمره، فإن كان عالما اتبعناه، وإن كان جاهلا أدبناه"[59].

هذا واتهم ابن تومرت بأطراحه مذهب مالك، وترك الرأي، واعتبرت دعوته إلى الرجوع إلى القرآن والسنة، واستنباط الأحكام منهما، وحصره أصول الأدلة في القرآن والسنة، ومحاربته فقه الفروع[60].

غير أن تراث ابن تومرت يشهد بأنه كان مالكيا، ومات مالكيا، حيث صنف كتابا سماه "محاذي الموطأ" وهو اختصار لموطأ مالك برواية عبد الله بن بكير المخزومي (ت231هـ/845م)، وتشهد على ذلك الأحكام التي وردت في كتابه "أعز ما يطلب"[61].

ومن فقهاء الجزائر المالكية الذين ثاروا ضد الموحدين ومرجعيتهم الفقهية، محمد بن عبد الحق البجائي الاشبيلي (ت581هـ/1185م)[62]، الذي استوطن بجاية، وكان الموحدون قد عرضوا عليه القضاء، فأبى فلما غزا بنو غانية بجاية في محاولة منهم لإحياء دولة المرابطين سنة 580(هـ/1184م)[63] سارع لتأييدهم، وتولى القضاء لهم، فحنق عليه الموحدون ورامو سفك دمه، فعصم الله دمه وتوفي قبل أن يستعيد الموحدون بجاية من بني غانية[64].

وكذلك الطاهر عمارة بن يحي بن عمارة (كان حيا سنة 585هـ/1189م) وكان قاضيا في نواحي بجاية، فلما غزاها بنو غانية، امتدحهم وأنشد بين أيديهم، بل كان خطيبهم يوم الجمعة، حيث قال "الحمد لله الذي أعاد الأمر إلى نصابه وأزاله من أيدي غُصابه"[65]، فلما استعاد الموحدون بجاية قبضوا عليه وسجنوه، ثم عفوا عنه بعد مدة[66].

ولم تستطع مبادئ الموحدين أن تزاحم مبادئ المالكية، فالشعب جميعه مالكي، لأن الموحدين جاؤوا بمبادئ التوحيدية، كلها فلسفية كلامية لا يدركها إلا الخاصة، والشعوب ثقافتها بسيطة تحبذ الملموس والبساطة المباشرة، لا بالعقل والجدل.

إن الموحدين أنفسهم لم يلتفوا حول ابن تومرت لاستحسانهم لطريق الجدل، بل لاستحسانهم وإيمانهم بطريق فكرة المهدي المنتظر، التي كثيرا ما يرددها العوام ويتمنون معها ظهور المهدي[67].

لهذا أضحت الدولة الموحدية بعد موت المهدي واستقرارها في شبه جمود بعد أن وصل الموحدون إلى تحقيق مآربهم وانكشف زيف فكرة المهدوية، فكان لا بد من إصلاح يقوم به عبد المؤمن خليفة الموحدين، فقام بخطوة في سبيل إضعاف سيطرة مذهب مالك على نفوس الشعب، إذ أصدر أوامره "بإصلاح المساجد وبنائها في تلمسان وفي جميع بلاده، وتغيير المنكر، وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وفي هذا نص ذكره ابن أبي زرع[68].

وكان هدفه تكليف الطلبة بتنفيذ الأمر دون الولاة ورجال الجيش ليجس بذلك نبض المالكية بطريق الإقناع حتى يجنب نفسه عواقب الثورات المسلحة، التي ربما يشعلها المالكية ضده في أنحاء البلاد، ومنها أن في تأخير أمره بتحريق كتب الفروع إلى نهاية دعوته، ما يشعر بأنه يخشى عاقبة التنفيذ وبالتالي ما يوحي إلى العلماء بالكف عن التنفيذ إن صادفوا تذمرا من المالكية[69].

ولم يقم هؤلاء الطلبة الموحدون بتنفيذ رغبة الخليفة عبد المؤمن ولا حتى رغبة ابنه يوسف، وإنما قام بالتنفيذ حفيد عبد المؤمن يعقوب المنصور (ت595هـ/1198م)، الذي رمى إلى محو مذهب مالك من المغرب الإسلامي مرة واحدة، وجعل الناس يتجهون نحو ظاهر القرآن والحديث[70].

كما يعتبر المؤرخ المراكشي شاهداً على هذه الأحداث حيث يقول: "... لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على

ذلك بالعقوبة الشديدة، فأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة..."[71].

أخيرا انتهت هذه المعركة الفقهية، بوضع فقه على أساس من القرآن الكريم والحديث الشريف، فظن الخليفة يعقوب المنصور، أنه بهذا قضى على الفقه المالكي، ولم يكن فقه الموحدين الجديد سوى فقه مالك - بعد حذف الأسانيد وآراء الفقهاء - فأقبل الناس على حفظ الفقه الجديد، ولكن فقه مالك هو الذي يسير الناس عمليا على هديه، والفقهاء المالكية لم يغمطهم الشعب قيد أنملة من مظاهر الإجلال والإكبار[72].

ثم رجع يعقوب المنصور نفسه، وأخذ ينتقد مبادئ المهدوية[73]، وبدأ الناس يرتابون في مهدوية ابن تومرت، مما سمح لفقهاء المالكية باستعادة مكانتهم[74]، وبتولي الخليفة إدريس المأمون (626–630هـ/1228-1232م) أعلن على المنابر وعلى الملأ إلغاء أسطورة المهدوية"[75].

لا يمكن في الواقع الحديث عن شيء اسمه المذهب الموحدي أو التومرتي، نظرا لكون الموحدين لم يبلوروا منظومة فقهية متميزة، أو حتى نسقا فكريا متماسكا، ولكنهم دعوا بشكل عام إلى الرجوع إلى أصول الإسلام وركزوا على بعض الأولويات في هذا الاتجاه[76].

وفي كتب المناقب والتصوف أخبار متفرقة توحي باهتمام المتصوفة والفقهاء بتدارس المذهب المالكي والانكباب على بعض أمهات كتبه رغم الحضار الرسمي[77]، وللتدليل على هذا نثبت جملة من علماء الجزائر الذين كانوا على المذهب المالكي في هذا العهد، مع ذكر بعض مؤلفاتهم.

علي بن أبي قنون[78] أصله من تلمسان، وبها درس الفقه المالكي توفي عام (577هـ/1181م)[79]، وكان مستبحرا في حفظ الفقه، له كتاب في أصول الفقه سماه "المقتضب الأشفى في اختصار المسْتَصْفى"[80]، وهو كتاب نبيل مستجاد[81]، ومن المعروف أن هذا الكتاب الأخير هو لأبي حامد الغزالي، ومختصر في أصول الفقه[82]، وله تآليف أخرى أيضا.

وقد نسج على منواله العالم **أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي** (580 هـ/1184م)[83] الفقيه المالكي، كان يسمى أبا حامد الصغير[84] له المصنفات الحسنة منها "التذكرة في أصول علوم الدين" و"النبراس في الرد على منكر القياس"[85].

إضافة إلى **ميمون بن جبارة**[86] الذي كان مختصا في أصول الفقه، توفي بتلمسان[87] سنة (584هـ/ 1188م)[88]، **وصالح بن خلف الأنصاري الأوسي** (ت586هـ/1190م)، نزيل تلمسان، من ملقة يكنى أبا الحسن، كان فقيها متمكنا[89].

والقطب الغوث سيد العارفين **أبو مدين شعيب بن الحسين** (594 هـ/1197م) الذي قال عنه المقري"وكان يلازم كتاب الإحياء ويعكف عليه، وترد عليه الفتاوى في مذهب مالك فيجيب عنها في الوقت، وله مجلس وعظ يتكلّم فيه، فتجتمع عليه الناس من كل جهة"[90].

أما دفين تلمسان **أحمد بن عتيق بن الحسن بن زياد** بن جِرْج (ت601هـ/1204م) أبو جعفر البلنسي الذهبي[91] ويكنى أبا العباس[92] كان يراعي أصول المذهب المالكي فيفتي بما تقتضيه، وقيد عنه من أجوبته على المسائل الفقهية وغيرها الكثير الحسن البديع[93] ولما امتحن أبو عبد الله بن إبراهيم وأبو محمد بن أحمد ابن رشد محنتهما المشهورة، اختبأ بقرية قاشرة - بقرطبة أو لبلة بالأندلس- ولم يعرف مكانه حتى خلصا فظهر، لكن المنصور استدعاه واستخلصه وبسط أمله، ولم تزل مكانته لديه تترقى[94] وله من الكتب في الفقه "حسن العبارة في فضل الخلافة والإمارة" وله فتاوٍ بديعة[95].

ومنهم كذلك **أبو الحسن القلي**، الذي كان فقيها أديبا، وأقرأ بجامع قرطبة زمانا، وله مختصر الإشراف لابن المنذر[96].

والفقيه **أبو عبد الله محمد بن يخلف** بن يوسف بن حسون الجزائري، الذي نشأ بمدينة جزائر بني مزغنة، ثم رحل نحو الأندلس، حيث نزل إشبيلية أين أخذ على محمد بن عبد الحق الإشبيلي وغيره ثم انتقل إلى مالقة، ثم رجع إلى الجزائر، واستقر بها واشتغل بالتدريس وتوفي في (606هـ/1209م)[97].

والفقيه المالكي نزيل تلمسان، **محمد بن عبد الرحمن التجيبي** أبو عبد الله، (ت610هـ/ 1214م)[98] الذي ترك مؤلفات مهمة في الفقه المالكي منها "فضائل الشهور الثلاثة، رجب وشعبان ورمضان" وكتاب "الترغيب في الجهاد" فيه خمسون بابا في مجلد، وكتاب"المواعظ والرقائق أربعون مجلسا"وهو سفران[99].

وقاضي تلمسان الفقيه **محمد بن عبد الحق اليفرني التلمساني** (ت625هـ/1227-1228م)[100] الذي ألف كتاباً مهماً في الفقه رغم أنه لم يُكمَل وأشار إليه ابن عبد الملك المراكشي وهو بعنوان "مستصفى المستصفى"[101] وهذا الأخير للغزالي، كما ترك كتاباً آخر بعنوان "حدود أنواع الحكم الشرعي" وكتاب "التذكرة

للنوادر المتخيرة" في نحو ثلاث أسفار رغم أنه لم يكمله وكتاب "الأجوبة المحررة على المسائل المغيرة"[102].

والكاتب البليغ والشاعر المجود الفقيه المالكي **عبد الرحمن بن يخلفتن** بن أحمد اليجفشي الفزازي (ت627هـ/1229م بمراكش)، نزيل تلمسان، والذي قال عنه ابن الأبار "كان مشاركا في أصول الفقه..ناظرا فيه"[103] كما كان بارعا في علم الأصول والفروع[104].

وأبو عبد الله محمد بن حماد الصنهاجي (ت628 هـ/1230م) الذي اشتهر بإطلاعه الواسع على العلوم الفقهية، فكان عارفا بالتفسير والقراءات ومصطلح الحديث وعلم الأصول، ودرس عليه العديد من الفقهاء، شرح كتاب الأعلام بفوائد الأحكام لشيخه عبد الحق الاشبيلي، وشرح الأربعين حديثا، وبلغت عدد مقروءاته 222 مؤلفا أخذها كلها بالسند المتصل[105].

ومنهم إبراهيم بن يحيى بن محمد التجيبي (633هـ/1235م) أبو إسحاق، كان فقيها مشاركا في عدة علوم، له مصنف نفيس في "شرح الخلاف" في عدة مجلدات[106].

كما ساهم ضيوف الجزائر، ومنهم علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي (ت637هـ/ 1239م)[107] الذي نزل بجاية، له في علم الفرائض كتاب الوافي[108].

والفقيه الملقب بشرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، ولد بتلمسان عام (567هـ/ 1172م)، ارتحل إلى المشرق، وبها أتم معلوماته في الفقه والأصول، ثم تصدر للإقراء، وبقي بها إلى أن توفي عام (644هـ/1246م)، وله من التآليف: "شرح المعالم في أصول الفقه للرازي" و"شرح التنبيه" في فروع الفقه الشافعي للشيرازي، و"المجموع" في الفقه أيضا، كما له "شرح خطب ابن نباتة"[109].

ونزيل بجاية أبو عبد الله محمد بن صمغان القلعي (ت بداية القرن7هـ/13م) كان له علم بالحديث والفقه المالكي، وكان يقرأ عليه السيد أبو الحسن بن عبد المؤمن الموطأ قراءة تفهم[110].

أما الشيخ الإمام المحصل الصوفي[111] أبو محمد عبد الحق بن ربيع البجائي الأنصاري (ت675هـ/ 1276م) الذي عاش العصرين الموحدي والحفصي، فكان يحمل أصول الفقه [112].

وغير هؤلاء ممن حملوا مشعل المذهب وطافوا به بلاد المغرب، وهكذا استمر الاشتغال بمذهب مالك وأصوله المبينة على الأثر والحديث من غير عنت ولا تضييق[113].

وعموما فقد أورد الغبريني في كتابه جملة من الكتب التي كانت مقررة في الفقه وتدرس ببجاية خاصة والجزائر عامة وهي "الرسالة" لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/996م) و "التهذيب" لأبي سعيد البراذعي (ت430هـ/1038م) كتاب ابن الجلاب والتلقين، وموطأ مالك الذي كان أصل كل الدروس[114]، وكتاب المدونة والمختلطة لسحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/854م)، وكتاب التبصرة لأبي الحسن اللخمي (ت478هـ/1085م)[115].

الخاتمة:

إن بقاء الكثير من الفقهاء خلال العصر الموحدي على صلتهم بالمالكية، التي أضحت أكثر من مجرد مذهبية فقهية، كان ولا شك أحد الأسباب التي فوتت على "المشروع الموحدي" بلوغ غايته في تقليص ظل المالكية، والحد من سلطة فقهائها[116].

بهذا نقول إن مذهب مالك قد واصل تفرعه وانتشاره، ونتيجة للتفاعل مع الدعوة الموحدية الجديدة فقد مال أهله إلى الترجيح والتأويل ونبذ التعصب لأئمتهم ومشايخهم، وجعلوا البحث والنظر رائدهم في معرفة الحقائق وتقرير الأحكام، فرجعوا بذلك إلى أصوله ومصادره الأولى من الكتاب والسنة.

ويبدو أن الأثر الوحيد الذي خلفته الدعوة الموحدية هو رسوخ مذهب الأشاعرة في نفوس العامة والخاصة، واسترجاع الحديث وعلم الأصول مكانتهما[117].

ورغم سيطرة الموحدين على الساحة السياسية والعسكرية، فإن ذلك لم يفض إلى سيطرة روحية واعتناق للتومرتية والاعتقاد بالمهدوية والعصمة، ربما بسبب الطريقة الإكراهية التي فرضها ابن تومرت وخلفاؤه[118]، أو ربما يعود سبب إخفاق الموحدين في جعل أهل الجزائر يتجاوبون معهم لتجذر المذهب المالكي فيهم واستمراره في المقاومة، وبسبب طابع التومرتية الانتقائي، وربما بسبب انتشار التصوف الذي لبى حاجة الناس إلى دين بسيط[119].

الهوامش:

[1] ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، نشر فرانسيسكو قوديرا، مطبعة روخس، مدريد، 1886م، ج2، ص371؛ والتميمي: المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تيطوان، ط1، 2002م.، ج2، ص171-173.

[2] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص370-371؛ وابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، تحقيق محمد بن شريفة، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984م،ص326.

[3] ابن الأبار: التكملة، ج2، ص371.

[4] ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص327.

[5] الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، د د، ط2، د ت، ج2، ص327؛ و بحاز إبراهيم: صور من الإباضية في عهد الموحدين، مجلة الحياة، جمعية التراث، غرداية، العدد 2، 1999م.، ص149.

[6] عمر فروخ: تاريخ الأدب العربي عصر المرابطين والموحدين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1985م، ج5، ص368.

[7] ليفيتسكي تاديوس: المؤرخون الاباضيون وكتاب السير والرواة الاباضيون الوهبيون في إفريقيا الشمالية، من القرن الثامن وحتى القرن السادس عشر ميلادي، ترجمة ماهر جرار وريما جرار، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2007م، ص78-80. كما يقول إبراهيم بحاز أن الإباضية شعروا بالقرب أكثر من هذه الدعوة التي اقتربت في عقيدتها من عقيدتهم في صفات الله وخلود أهل الكبائر في النار. صور من الإباضية في عهد الموحدين، ص151.

[8] وهو دليل على تنوع البيئة الإباضية وتفتحها، نتيجة حرية الفكر التي روجها الموحدون. بحاز إبراهيم: المرجع السابق، ص 152-154.

[9] بحاز إبراهيم: المرجع نفسه، ص153.

[10] نفسه، ص154.

[11] نشأ المذهب الظاهري بالمشرق على يد أبي سليمان داود بن علي بن خلف الإصبهاني (202-270هـ/817-883م)، الذي كان شافعيا، ثم تحول عنه، وبنى مذهبه على قوله "إن المصادر الشرعية هي النصوص، فلا علم في الإسلام إلا مع النص"، وأخذ بظاهر الكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من رأي وقياس، وضيق حدود الإجماع، فلم يأخذ إلا بما أجمع عليه صحابة رسول الله ﷺ، ونهى عن التقليد، ودعا إلى دراسة الكتاب والسنة دراسة تعمق، وتفسيرهما تفسيرا حرفيا، وقد انتشر مذهبه ببغداد وبلاد فارس، وقال به قوم قليل بإفريقية والأندلس. وقد وطد دعائم هذا المذهب العالم الأندلسي علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (384-446هـ/ 994-1063 م)، عبد الهادي حسيس: موقف يعقوب المنصور من الظاهرية، مجلة دار الحديث الحسنية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 2، 1981م.، ص 318-319.

[12] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ت، ج 10، ص262؛ ومحمد المنوني: حضارة الموحدين، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989، ص37.

[13] المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988م، ج3، ص238.

[14] محمد المنوني: حضارة الموحدين، ص37؛ ومحمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م، ج 2، ص239-240؛ وعلي الإدريسي: الإمامة عند ابن تومرت، دراسة مقارنة مع الامامية الاثنى عشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، 226

–M. Talbi: Ibn Tûmart, ou Le Parti avant la dynastie almohade, Les Africains, XI, 1978, p.152.

[15] منها ابن الأثير: المصدر السابق، ج10، ص262-263؛ وابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرى، دار المنصورة للطباعة والورق، الرباط، المغرب، 1972م، ص19.

[16] الاعتصام، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج2، ص337.

[17] ابن الأحمر: المصدر السابق، ص19.

[18] انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه محمد حجي وجماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الرباط، 1981م، ج2، ص465.

[19] جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002، ج6، ص376.

[20] البرزلي: المصدر السابق، ج6، ص377.

[21] ابن جزي: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، 2008، ص615؛ والصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من النشأة إلى نهاية القرن 7هـ/14م (جذورها آثارها، مناهجها)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2006م.، ج1، ص83.

[22] المقري: المصدر السابق، ج3، ص102؛ وعبد الهادي حسيس: المرجع السابق، ص314.

[23] الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، طبعة البلدية بفاس، 1926، ج4، ص4، ص213-214.

[24] عبد الله كنون: النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1961م، ص124.

[25] محمد مغراوي: خطة القضاء بالمغرب في الدولة الموحدية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1986-1987م، ص83.

[26] الحُجة الكبيرة التي يقدمها عبد الله كنون "أن الرجل لم يكن على المذهب الظاهري هي مجموعة كتب المهدي بن تومرت، التي نشرها المستشرق المجري جولدزهير، وتشمل على كتاب أعز ما يطلب والعقيدة المرشدة، وكتاب الطهارة، الذي يقال أن المنصور جمع كتابا في الصلاة على منواله، وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية ولا لِعَلَم من أعلامها... بل إن تعاليقه الأصولية ما

يعارضها وهو إثبات القياس ومدحه مما لا يجنح إليه أهل الظاهر".النبوغ المغربي، ج1، ص125.

(27) مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، نشر دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979م، ص111؛ والطاهري عبد الحق: الإمام ابن تومرت والمذهب المالكي، أعمال الندوة الدولية حول المدرسة المالكية الفاسية أصالة وامتداد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس،2007، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010م.، ص51-52.

(28) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م، ص198.

(29) المقري: المصدر السابق، ج3، ص238؛ و

M.Talbi :Ibn Tûmart, ou le parti avant la dynastie almohade, LES Africains, XI, 1978 ; P152.

(30) محمد مغراوي: المرجع السابق، ص83؛ وبولطيف لخضر: فقهاء المالكية والتجربة السياسية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن – فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2009م، ص 308-309.

(31) عبد الهادي حسيس: المرجع السابق، ص329.

(32) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972م، ج7، ص11.

(33) ابن الأثير: المصدر السابق، ج1، ص 262-263. ونقل عنه ابن كثير نفس الكلام بقوله: "وكان مالكي المذهب، ثم صار ظاهريا حزميا" البداية والنهاية، تحقيق جودة محمد جودة، ومحمد حسني شعراوي، دار ابن الهيثم، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ج 6، ص 298.

(34) هو أبو محمد عبد الله – أو عبد السلام- بن عمر بن علي بن محمد بن حمويه الجويني السرخسي الصوفي، الملقب بتاج الدين، أديب ومؤرخ ولد بدمشق سنة 566هـ/1170م. ابن عماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1986م.، ج7، ص371.

(35) بولطيف لخضر: فقهاء المالكية، ص310.

(36) المقري: المصدر السابق، ج 3، ص 102؛ وعبد الله كنون: المرجع السابق، ج1، ص125.

(37) عبد الله كنون: المرجع نفسه، ج1، ص125.

(38) مغراوي محمد : العلماء والصلحاء والسلطة في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001-2002، ص175؛ وعبد الهادي حسيس: المرجع السابق، ص 332 -333.

(39) هو مروان بن محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمداني ابو علي، أخذ عن أبيه وغيره ببلده، وبمراكش وغيرهما، وكان فقيها حافظا للمسائل بصيرا بالفتيا في النوازل، ولي قضاء تلمسان وسبتة وغرناطة ومرسية وبها توفي.يحي بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، 1980، ج1، ص105؛ وابن عبد الملك المراكشي: المصدر السابق، السفر الثامن، ص339.

[40] ابن الأبار: المصدر السابق، ج2، ص374؛ ابن سعيد: المصدر السابق، ص29-35.
[41] ابن الأبار: المصدر السابق، ج2، ص 374؛ يحي بن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص113.
[42] الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906م، ج2، ص222؛ وبرنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج1، ص415.
[43] عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، نشر مؤسسة نويهض الثقافية، ط4، 1983م، ص352.
[44] أي أنه كان يميل للمذهب الظاهري، الذي كان يمثله في الأندلس ابن حزم.الغبريني: المصدر نفسه، ص189.
[45] الشيخ الفقيه المحدث المتقن، النحوي، اللغوي، التاريخي، أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي. الغبريني : المصدر السابق، ص228. الداني، السبتي ولد سنة 547هـ/1152م بالأندلس، وتوفي في 14 ربيع الأول سنة 633 هـ/1235م بالقاهرة، ودفن بسفح المقطع. المقري: المصدر السابق، ج2، ص104.
[46] المقري: المصدر السابق، ج2، ص99؛ وقد استندا على رواية مؤرخ بغدادي هو ابن النجار (ت 643هـ/1245م) وكان من ألد خصومه، وأكثر المتحاملين عليه، حيث كان يرميه بالكذب والتهاون في دينه، ويصمه بالكبر والحمق والتطاول..لكن هناك من ينفي عليه صفة الظاهرية اعتمادا على شهادة أحد معاصريه وهو المؤرخ البغدادي ابن الدبيثي (ت637هـ/1239م) إذ يقول عنه "كان له معرفة حسنة بالنحو واللغة، وأنسة بالحديث، فقيها على المذهب المالكي". الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م، ج22، ص391-395
[47] ذكره ابن دحية في المطرب عند الحديث عن ابن زرقون، فقال: "وقد تكلمنا على نسبه ولقبه في كتابنا المسمى بوهج الجمر في تحريم الخمر". ابن دحية: المطرب من اشعر أهل المغرب، تحقق إبراهيم الابياري وآخران، دار العلم للجميع، بيروت لبنان، 1955م، ص219، ص221؛ وعبد الله كنون: المرجع السابق، ج1، ص159؛ وأحمد بكير: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، دار قتيبة، بيروت، 1990، ص57-58.
[48] عبد الله كنون: المرجع السابق، ج1، ص123.
[49] القرافي: توشيح الديباج، وحلية الابتهاج، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م، ص225.
[50] الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م، ص66-67.
[51] التادلي: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 3، 2010م، ص428.
[52] الغبريني: المصدر السابق، ص 136.
[53] المصدر نفسه، ص217.
[54] ابن سعيد: الغصون في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، ط2، 1967م، ص30.

[55] كان تشبث أهل المغرب بمذهب السلف في العقيدة والمذهب المالكي في الفقه ورفض ما سواهما، حتى في مذاهب أهل السنة، ناتجا عن كون المغرب لم يعرف تنوعا مذهبيا في العقيدة والفقه مثلما عرفه المشرق، كما لم تكن أرضه ولودا للمذاهب ولا نشطة لها بسبب قلة الحوار الناجم عن قلة المذاهب واحتكاكها ببعضها. عبد المجيد النجار: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص51.

[56] ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م، ص207.

[57] محمد زنير: المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجيدة، ط1، الرباط، 1999، ص122.

[58] انظر: أخبار المهدي بن تومرت، تقديم وتحقيق عبد الحميد حاجيات، طبع وزارة الثقافة الجزائرية في إطار الجزائر عاصمة الثقافة الإسلامية، 2007م، ص 30–31.

[59] ابن أبي زرع: الأنيس، ص174.

[60] ابن تومرت: أعز ما يطلب، تحقيق عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، 1997م، ص45.

[61] ابن تومرت: المصدر السابق، ص396؛ وابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 1990م ، ص173. وافق ابن تومرت في حجية عمل أهل المدينة الذي اختص به مالك، يقول "فكل ما نقل أهل المدينة وكان عملهم عليه متتابعا فهو صحيح، والدليل على ذلك أن الإسلام والشرائع والرسل والصحابة إنما كانوا في المدينة فلهذا صار عمل أهل المدينة حجة في غيرهم، بل دافع على حجية هذا الأخير أمام منكريه". ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص70-72. أما عدم اعتبار القياس من أصول الأدلة فقد وافق ابن تومرت ابن حزم، وكان الهدف هو بناء الشرع على القطع لا على الظن، وقد قبل القياس الشرعي، ورفض القياس العقلي، واعتبره فاسدا. ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص157-171؛ وهويثي ميراندا: التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد أكمير، مطبعة النجاح الجديدة "مطبعة الزمن"، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004م، ص37.

[62] ابن الأبار: المصدر السابق، ج2، ص648 .

[63] ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص95.

[64] الغبريني: المصدر السابق، ص75.

[65] المصدر نفسه، ص76.

[66] السلاوي: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م ، ج2، ص143؛ وعادل نويهض: المرجع السابق، ص 241-242.

[67] عبد الله علي علام: الدولة الموحدية بالمغرب، في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص230.

[68] أنظر: الأنيس، ص189.

[69] عبد الله علي علام: المرجع السابق، ص231.

[70] عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص197-198 حيث يضيف أنه في عهد أبي يوسف انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يجردها ما فيها من حديث وقرآن، ففُعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد. عبد الواحد المراكشي: المصدر نفسه، ص197-198. إن روايته تؤخذ بحذر، لأن سنه كان لا يتجاوز سن العاشرة إلا بقليل– حيث ولد سنة 581 هـ/1185م. بولطيف لخضر: المرجع السابق، ص310.

[71] عبد الواحد المراكشي: المصدر نفسه، ص 198.

[72] عبد الله علي علام: المرجع السابق، ص 232-233.

[73] حيث يقول صاحب المعجب" أخبرني الشيخ الصالح أبو العباس أحمد بن إبراهيم من مطرف المري ونحن بحجر الكعبة، قال: قال لي أمير المؤمنين أبو يوسف: يا أبا العباس، اشهد لي بين يدي الله عز وجل أني لا أقول بالعصمة- يعني عصمة ابن تومرت- أنظر: المصدر السابق، ص 197-198؛ والضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989م، ج1، ص 214.

[74] عبد الله علي علام: المرجع نفسه، ص 233.

[75] السلاوي: المرجع السابق، ج2، ص 212.

[76] الصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من النشأة إلى نهاية القرن 7هـ/14م (جذورها آثارها، مناهجها)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2006م ، ج1، ص86؛ ومحمد مغراوي: خطة القضاء، ص87.

[77] محمد القبلي: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987م، ص26.

[78] ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصفدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989م.، ص294-295؛ وابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص 159.

[79] كان حيا في آخر عشر الثمانين وخمسمائة، وقيل توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة. ابن الأبار: المعجم، ص 294؛ وابن الأبار: التكملة، ج2، ص 686.

[80] يحي ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص 100.

[81] ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص160.

[82] ابن الأبار: التكملة، ج2، ص685.

[83] ابن قنفذ: أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح، محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م، ص 34.

[84] الغبريني: المصدر السابق، ص 66؛ والقرافي: المصدر السابق، ص 66.

[85] الغبريني: المصدر نفسه، ص 66-67. أما القرافي قال أن عنوانه التذكرة في علم أصول الدين، وهو كتاب حسن من أجلّ الموضوعات في هذا الفن. توشيح الديباج، المصدر السابق، ص66.

[86] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج 2، ص 396.

[87] عادل نويهض: المرجع السابق، ص 253.
[88] يحي بن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص 128.
[89] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص 427.
[90] نفح الطيب، ج7، ص137.
[91] عرف بالذهبي، لأن جده كان مولعا بالكَتْب بالذهب والتصوير به. ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1993م ، ج2، ص 321.
[92] السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط2، 1979م، ج1، ص334.
[93] ابن فرحون: المصدر السابق، ص 12؛ والصمدي: المرجع السابق، ج1، ص 213.
[94] ابن سعيد: المغرب، ج 2، ص 321؛ وابن سعيد: الغصون اليانعة، ص 39.
[95] الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، ج 7، ص 117.
[96] كتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بابن المنذر المتوفي سنة 318هـ/930م. يحي ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص 101.
[97] محمد طمار: تاريخ الأدب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص157-158.
[98] الصفدي: المصدر السابق، ج3، ص193-194.
[99] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص304.
[100] الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2006م، ج6، ص186.
[101] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص319.
[102] ابن عبد الملك المراكشي : المصدر السابق، السفر الثامن، ص 319.
[103] ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص585.
[104] المقري: المصدر السابق، ج4، ص468.
[105] ناصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص91.
[106] محمد طمار: تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص78.
[107] الغبريني: المصدر السابق، ص 154؛ والمقري: المصدر السابق، ج 2، ص387.
[108] الغبريني: المصدر السابق، ص148.
[109] الحاج محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان، عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م، ص421.
[110] الغبريني: المصدر السابق، ص 189.
[111] محمد مخلوف: المصدر السابق، ص201.
[112] الغبريني: المصدر نفسه، ص86.
[113] الصمدي: المرجع السابق، ج1، ص88.
[114] الغبريني: المصدر السابق، ص307.

[115] يحيى ابن خلدون، المصدر السابق، ص128.
[116] لخضر بولطيف: المرجع السابق، ص319.
[117] محمود بوعياد : جوانب من الحياة في المغرب الأوسط، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1982، ص 49.
[118] البقالي محمد: الدولة والولاية في المغرب الوسيط، علائق وتفاعلات، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، 1997، ص62.
[119] فتحة محمد: النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، من ق6–9 هـ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999، ص136.